بان الانقطاع بعد ان توهم الاتصال من بحر وذكر المادة **قوله**
والاشعار بانه الخ الظاهر انه تعميم للمدح الاول في قوله من
المدح فالمدح المجرور يعلي هو نفي العيب عنهم على العموم والمدح الذي
زيد على هذا ذلك الاشعار **قوله** بيد الخ فذا كما صاحب المغني ان
بيد بمعنى اجل ونقل عن ابن مالك وغيره ان سه بمعنى غير كما في قوله ولا
عيب فيهم غير ان الخ فيكون من الضرب الاول وكان وجهه ان الاستثنا
من مضمون الكلام اي لا قصور اصلا في فصاحتي بوجه غير اني الخ
الا ان صاحب المغني قال ان سه بمعنى غير لا يكون الا استثنا منقطعا
فلو حمل سه في الحديث بمعنى غير كان من الضرب الثاني كما ذكر في
الكتاب هنا ووجهه انه اذا قال انا افصح العرب توهم انه ليس من
قريش وغيرهم بل جنس غير العرب فافهم واعلم انه روي في الصحاح
الحديث بلفظ بيد بانهم لغة في بيد لكن رواية النهاية بلفظ سه
بانا حينئذ وقوله فلو حمل الخ كان وجه هذا التفريع ان الاستثنا
في الضرب الاول يقدر اتصاله كما سياتي فلا بد ان يكون الاداة مما يحتمل
الاتصال تاما **قوله** وهو اي غير اداة الاستثنا اي قصد كذلك لانه
بمعناه **قوله** واصل الاستثنا فيه اذ لو لم زاد المص لفظ اصلا ولم تركه
الشارح في قوله كما ان الاستثنا في الضرب الاول فانه يوهم انه قد لا يكون
كذلك مع ان كلا من المستثنى منه والمستثنى صيغة ناصة فلا يتصور
سمول احدهما للاخرى فلا يتصور الاتصال وقد يقال اراد المص
باصل القاعدة الكلية واسقطه الشارح اشارة الى انه لا حاجة الى ذكرها
فليتامل **قوله** وهذا اي كون الاصل في هذا اما ذكر **قوله** لاينافي كون
الاصل الخ اي فلا تنافي بين كلامي المص **قوله** ويعاب ذكر اداة الاستثنا
قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شي مما قبلها الخ لا يخفى ان بين الوجه الثاني
في الضرب الاول والوجه الثاني في هذا الضرب فرقا لان الاخراج
في الاول من صيغة الذم المنفية فيتوهم قبل ذكر المستثنى انه صفة ذم

اريد

اريد اخراجها فثبت له ان الاستثنا من النفي اثبات فاذا تبين بعد
ذكره انه صفة مدح اشعر بانه لم يجد صفة ذم يثبتها فجي التاكيد
والاخراج في الوجه الثاني من صفة المدح المثبتة فيتوهم قبل
ذكر المستثنى انه صفة مدح اريد اخراجها فتنفي عنه لان الاستثنا من
الاثبات نفي فاذا تبين بعد ذكره انه اريد اثباته له ايضا اشعر ذلك بانه
لم يمكنه نفي شي من صفات المدح عنه فيجي التاكيد هكذا يظهر في تقرير
هذا المحل وهو المراد ان شا الله تعالى لا يقال بل يتوهم في الوجه الثاني في
هذا الضرب قبل ذكر المستثنى انه صفة ذم اريد اثباتها فاذا تبين انه
صفة مدح جا التاكيد لانا نقول هذا ينافيه قوله من حيث ان الاصل
في مطلق الاستثنا الاتصال لانه لا يتوهم بملاحظة ذلك الا ان
المستثنى صفة مدح لكون السابق مدحا ولانه لا يتوهم قبل ذكر
المستثنى الاثبات له بل النفي لان السابق اثبات فتامل **قوله** المبني
على تقدير الاستثنا متصلا اي وهو غير ممكن في هذا **قوله** ومنه
ضرب اخر ينبغي ان يعلم ان الاستثنا في هذا الضرب متصل حقيقة
بخلاف الضربين السابقين فانه منقطع فيهما او في حكمه حينئذ
قوله اي ما يعيب منا اي شيئا او صلاحا لاصول لا اصل المنا ... فب
الخ **قوله** من وجهين لانما الوجه الاول مبني على التعليق بالمحال
كما تقدم ولا يجري ذلك هنا لان كون الايمان عيبا ليس بمحال بل
ان اعتقدتم عليه وقفت منه بالفعل لانا نقول العابته لعم عليه لا يقتضي
كونه عيبا ولا يخرجه عن كونه حقا قطعا لانها باطلة قطعا بمقتضى
العقل السليم فليتامل **قوله** كما في قوله هو البدر الا انه البحر الخ اقول
هذا المثال على طريق الضرب الثاني السابق لانه اثبت اولا صفة
مدح وعقبها باداة الاستثنا يليها صفة مدح اخرى الا ان
تلك الصفة الاخرى تعددت فالظاهر ان التاكيد فيه من الوجه
الثاني فقط كما في الضرب الثاني بلا ذكر وقوله زاخر اي مرتفع ممتلى